قرابته وبه جزم بعضهم لكنه بعيد انتهى ما اردت نقله من التحفة ملخصا وفي حاشية الشبراملسي على نهاية
المحمل الرملي قال شيخنا والاقرب ان المراد باهل البيت من تلزمه نفقتهم قال والقياس على هذا ان من تلزمه
ان يكون المضحي هو الذي تلزمه نفقته حتى لو ضحى بعض عياله لم يقع عن غير ذلك البعض سواء من تلزمه
النفقة وغيره قاله ورد عليه ان مقتضى كونها فرض كفاية سقوطها بفعل اي بعض اتى
النفقة وغيره فقال لا منافاة بين كونها فرض كفاية وتوقف السقوط على بعضهم معينا وهو من تلزمه
النفقة الهسم على منهج وفي ابن حجر خلافه وهو الاقرب لكونها سنة كفاية انتهى ما نقله الشبراملسي
قوله على الكفاية ايضا في التحفة للشارح ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تسن لكل منهم سقوط الطلب
بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كصلاة الجنازة وفي نصر بحهم بندبها لكل واحد من اهل البيت ما
يمنع ان المراد بهم المجاميع انتهى بارشيل وقال الصفيري على كل مقيم في البلد موسر والموسر هو الذي يملك نصابا زكويا فاضلا
عن الواجب عليه في الفطرة ومسكنه وقال الرافعي وجب التضحية عند ابي حنيفة على كل موسر والموسر هو الذي يملك نصابا زكويا فاضلا
عن حوائجه الاصلية ومسكنه وقال مالك الوجوب بالشروع ولم يشترط الاقامة قوله خبر الدارقطني الخ هكذا ذكر هذا الحديث الشارح وغيره ولم اقف
على من خرجه وقد ذكره الحافظ ابن حجر في تخريج احاديث الرافعي في صلاة التطوع وفي النكاح وفي خصائص
صلى الله عليه وسلم وذكر له طرقا لكن كلها ضعيفة الا ان يقال الصحيح اذا تعددت طرقه كسبته قوي ونقلته الى
رتبة الحسن لغيره فيحتج به حينئذ وقد جاء ما يعارضه فروى الدارقطني وابن شاهين في ناسخه من طريق عبد
الدين محمد زعن قتادة عن انس رضي الله عنه مرفوعا امرت بالوتر والاضحى ولم يعزم علي وعبد الله بن محمد زعنور وزاد في التحفة لخبر الترمذي امرت بالنحر وهو سنة لكم وصح خبر ليس في المال حق سوى الزكاة وجاء باسناد حسن
ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان مخافة ان يرى الناس وجوبها ويوافقه تعويضها في خبر مسلم الارادة
المضحي والواجب لا يفعل لغير ذلك انتهى قوله وبقوله هذا اضحية قال في التحفة افهم انه مع ذلك لا يحتاج ان يزيد
بلا عبرة لنية خلافه لانه صريح حينئذ فما يقع من كثير من العامة انهم يشترون اضحيتهم من اوائل السنة وكل
من سألهم عنها يقولون هذه اضحية جاهلين بما يترتب على ذلك بل وقاصدين الاخبار عما اضحوا به وظاهر
كلامهم انهم مع ذلك تترتب عليهم تلك الاحكام مشكل وفي التوسط في هذا الهدي ظاهر كلام الشيخين انه يحرم
في اثناء جعله هديا وهو بالاقرار اشبه الان ينوي به الانشاء انتهى ويرد بانه نظير هذا احرم وسيع مناف بالفور
فكما لك كلامان هذا صريح في بابه فكذلك ذاك ثم رأيت بعضهم قال وفي ذلك حرج وكلام الاذرعي يفهم قبول
ارادته انه سيتطوع بالاضحية بها ويؤيده قولهم يسن ان يقول لبيك اللهم هذه عقيقة فلان مع تصريحهم بجعل الاكل منها
انتهى ويرد ما قاله اولا بما مر في رد كلام الاذرعي وثانيا بان ما ذكرهم لم نره وانما السنة ما يأتي اللهم هذه عقيقة
فلان وهذا اصرح في الدعاء فليس مما نحن فيه ويفرق بانهم ذكروا ذلك لاشاهد فيه ايضا لان ذكره بعد البسملة لم
في انه لم يرد به الا التبرك فعلم ان هنا قرينة لفظية صارفة ولا كذلك في هذه اضحية انتهى كلام التحفة وذكر نحوه
الزيادي في شرح المحرر وقال قال بعضهم وفي ذلك حرج شديد انتهى وقال العلامة السيد عمر البصري ينبغي ان يكون
محله ما لم يقصد الاخبار فان قصده اي هذه الشاة التي اريد التضحية بها فلا تعيين وقد وقع الجواب كذلك في
نازلة وقعت لهذا الحقير وهي شخص اشترى شاة للتضحية فلقيه شخص فقال لها هذه فقال اضحيتي انتهى
كلام السيد عمر قوله ولو بخبر منها فيمثلها من باب اولى ولا يبعد ان وجه التعبير بلو الى الخلاف الذي ذكره
بقولهم والعبارة المارة في الشرح لو قال ابتداء لله على التضحية بهذه البدنة او الشاة تعلقت التضحية
وفي تعيين تلك الشاة وجهان الى آخرها قاله الرافعي قوله وان لزمه اشاربان الى خلاف فيه وعبارة الرافعي
في الشرح ولو قال علي ان اعتق هذا العبد يلزمه العتق وفي تعيين ذلك العبد وجهان مرتبان على الخلاف في
مثله هذه الصورة من الاضحية والعبد اولى بالتعيين لانه ذو حظ وحق في العتق بخلاف الاضحية انتهى قوله ولا فرق
لنية جعلها اضحية اي من غير لفظ فهو لو كنيته النذر يجمع اجزائها اي الواجبة وسيأتي في كلامه ان الولد
كالام

انه وبحثما انه اراد ما يشمل الولد وانث الضمير لان العطف بأو وغلب في الضمير التانيث لاصالة الام قوله لم تنقل قال
الحافظ ابن حجر في تخريج احاديث الشرح الكبير للرافعي بعد ما ذكره عليه ما ذكره السهيلي عن اسماء قالت ضحيت على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم بفحيل وعن ابي هريرة رضي الله عنه انه ضحى بديك انتهى قوله بين جنسين من النعم
خلاف المتولدين بجز في الاضحية وغيره كالمتولدين وحشي واسي فلا يجزي كما لا تجب الزكاة فيه تغليبا للاحوط
قوله اطيب مما بعده اطيبية العينة مما بعدها من حيث كثرة اللحم لا من حيث طيبه وكذلك اليقر بالنسبة
لما بعدها واما الضان بالنسبة المعز فالاطيبية فيه بالنسبة لطيب اللحم قال في التحفة والحاصل ان لحم اليقر والابل
لا تفاريا في الرداءة اعتبرت الافضلية فيهما بمظنة الكثرية اللحم والضان والمعز لما تقاربا في الاطيبية اعتبرت
الافضلية فيهما بالاطيبية للكثرة اللحم وقد مت اطيبية الكثرية الاعلا اطيبية لان القصد اغناء الفقراء انتهى
قوله لا يضر بياضها في شرح الايضاح لابن الجمال الانصاري انها الغنم قوله ما بعضه ابيض وبعضه اسود وعبارة
الغاموس البلق محركة سواد وبياض انتهى قوله قيل للتعبدي عند الامام قوله وورد رواه الامام احمد وغيره
وهو مرفوعا قال في التحفة هو ما لم يصف بياضها وسبق قريبا عن ابن الجمال ان العبرة هي العرف
قوله وانه اي اثباته الانثى قوله فالانثى اي الحامل للولدان ولدت فالذكر افضل منها وان كثر نتيز وانه لان الولادة تؤثر
نقص اللحم ما لا يؤثره النزوان والخصي افضل من ذكر نتيز وذكر لا نتيز وافضل من الخنثى قوله والاسمن افضل قال
في التحفة فعلم ان الاكمل من كل منها الاسمن فسمينة افضل من هزيلتين وان كانتا بكوتين افهم قوله او ذكر بهيم
غير ردي ولا خشن افضل من كثرة الشحم انتهى وفي حاشية الايضاح للشارح الذي يظهر ان المقدم والمؤخر
فضل من المتأخر وان تعدد من حيثية اللون وان كان هو افضل من حيثية تعدد الراقم الدم انتهى واشرح ابن قاسم
لان في شرح الايضاح وبحثه الجمال الرملي في شرحه على الايضاح ايضا قوله وورد عظموا ضحاياكم الخ رواه الحاكم
بسند الفرد وسرمن طريق ابن المبارك عن يحيى بن عبيد الله بن موهب عن ابيه عن ابي هريرة رضي الله عنه بلفظ
وعظموا استفرهوا ضحاياكم فانها مطاياكم على الصراط قال السيوطي في الدرر المنتثرة في الاحاديث المشتهرة وبحيى ضعيف
انتهى زاد الحافظ ابن حجر في تخريج احاديث الغزير انتهى قال امام الحرمين في النهاية معناه انها تكون مراكب
الضحين وقيل انها تسهم الجواز على الصراط قوله اي اسقط مقدم اسنانه قال الشارح في حاشية الايضاح والجمال
الرملي وابن علان في شرحيهما على الايضاح يتعين الرجوع في سنه لاخبار البائع ان كان عدلا من اهل الخبرة والا
قوله وان قل للعرب اشاربان الغائبة الى خلاف الرافعي في ذلك فان عنده لا يضر يسير كغيره والحق
في التحفة الشلل بالجرب قال والحق به البثور والقروح قوله والودك اي الدهن شهيرا ملسي على
النهاية قوله وينقص القيمة ذكره شيخ الاسلام زكريا في شرح حي الروض والبهجة وحينئذ فهو الشارح
من التحفة وفتح الجواد وحذفه اظهر لان العيب في هذا الباب ما اثر نقصا في اللحم وان لم ينقص القيمة قوله
وان حدث العرج تحت السكين اشاربان الخلاف في ذلك وعبارة الغزالي في الوجيز الاان تعرج وقد اضجعت
للتضحية ففيه وجهان انتهت قال الرافعي في شرحها حدهما ان العرج والحالة هذه لا يؤثر واشبههما الثاني
الانهار عرجاء عند الذبح فاشبه ما لو انكسر رجل شاة فباد والى التضحية بها انتهى قوله الكباربعض الاعضاء
اي ما شبه الشبراملسي على النهاية ومن ذلك ما لو قطع بعض العرقوب بحيث لو بقيت لا تستطيع الذهاب
معه للمرعى الخ قوله ولا تجحفا عبارة التحفة والمراد التي ذهب مخها من الهزال بحيث لا يرغب في لحمها غالب طالبي
اللحم في الرخاء قوله ولا مجنونة قال في التحفة للتهي عنها ولانها تترك المرعى اي الاكثار منه فتهزل وهذا اولى من
غيره كالخبر انها لا تجزي ولو سمينة لانها مع ذلك تسمى معيبة انتهى والمراد من المجنونة هنا الثول اذ حقيقة
المجنون ذهاب العقل وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل هنا هو مراد التحفة بما ذكر فيها وفي النهاية لابن الاثير
عن الحسن لا باس ان يضحى بالثولا مثلثة التاء مفتوحة ماخوذ من الثول وهو الجنون وعبارة الرافعي
في الشرح الثولا وهي المجنونة التي تستنزل عن المرعى ولا ترعى الا الشيء القليل وذلك يورث الهزال انتهت وفي
شرح المهذب الثول بالمثلثة ما نصه الثول بالتحريك استرخاء في اعضاء الشاة خاصة وكالجنون يصيبها فلا تتبع

Community

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)